



YEKİTİ

الوحدة

(وتبرز هذه الحاجة أهمية إعلان دمشق الذي أكمل عامه الثاني بأطيافه المتنوعة التي أجمعت على ضرورات التغيير الديمقراطي السلمي، الذي ترفضه السلطة بحجة أولويات الأمن ومواجهة التحديات الخارجية التي لا يمكن التصدي لها أصلاً إلا بإعادة الثقة والتفاعل الحريين السلطة المجتمع). عن تقرير-ت ٢٠٠٧-١ الصادر عن اللجنة السياسية للحزب

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٧١) تشرين أول ٢٠٠٧م - ٢٦١٩ ك الثمن ١٥ ل

المشترك الكردي

في العلاقات السورية التركية

شكلت اتفاقية أضنة الأمنية عام ١٩٩٨ بين سوريا وتركيا بداية عهد جديد من العلاقات الثنائية التي انتقلت بسرعة من حالة التوتر والعداء إلى حالة التحالف وشبه الالتحاق، حيث بدأت تتدرج في إطار استراتيجي، رغم الانتماء الأطلسي لتركيا وعلاقتها التاريخية مع أمريكا وتحالفها العميق مع إسرائيل، ويمكن فهم الاندفاع السوري نحو تركيا، رغم ما تقدم، بمحاولة إحداث اختراق سياسي لفك العزلة الإقليمية والاستفادة من الدور التركي المتزايد في معادلة الشرق الأوسط الجديد، الذي بدأت فيه إيران بالمقابل تشكل هاجساً لتركيا التي تراهن عليها الإدارة الأمريكية لتحقيق التوازن المطلوب في مواجهة النفوذ الإيراني. والمرهنة على هذا الدور في إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط المناسب لإعادة المفاوضات مع إسرائيل وتهدئة الجموح الأمريكي نحو الاحتواء والحصار، والعودة إلى التنسيق الثلاثي مع إيران، للتأمر مجدداً على التجربة الديمقراطية في كردستان العراق. ويمكن ملاحظة عدة نقاط أساسية على طريق هذا الاندفاع السوري، يتقدمها تجسيد الخلافات مع تركيا في موضوع لواء اسكندرون، وكذلك السكوت على ملف اقتسام مياه دجلة والفرات، مقابل تطوير حركة التبادل التجاري بين البلدين لتصل قيمتها إلى مليار ونصف، والتوقيع على مشاريع حيوية ذات طابع إقليمي منها مشروع الربط الكهربائي الذي يشارك فيه البلدان إلى جانب العراق والأردن ولبنان، وكذلك مشروع أنبوب نقل الغاز.

وفي الزيارة الأخيرة للرئيس بشار الأسد لأنقرة انتقلت علاقات البلدين إلى مستوى متقدم، حيث وقع وزيراً الخارجية على مذكرة تفاهم مشتركة حول التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتضمنت تلك المذكرة آلية التنسيق الثنائي بشأن القضية الكردية، حيث

عرض الجانب السوري التعاون والمساعدة لمواجهة ما يعتبره الجانبان خطراً مشتركاً، وجاءت تصريحات الرئيس بشار الأسد قبيل مناقشة البرلمان التركي للقرار الخاص بالتوغل العسكري في كردستان العراق لتبرير ذلك التوغل في إطار ذلك التنسيق الذي ينسجم مع السياسة الرسمية السورية المعارضة للفيدرالية في كردستان العراق، والرامية لعرقلة المشروع الأمريكي في المنطقة، والساعية لإرضاء تركيا حتى على حساب التزامات سوريا القومية.

ومن هنا أيضاً يمكن فهم جوانب هامة في السياسة الشوفينية المنتهجة حيال الشعب الكردي في سوريا، بما في ذلك موضوع الامتناع عن إعادة الجنسية السورية لضحايا الإحصاء الاستثنائي الذي تعتبره السلطة، في إطار الإمعان في تطبيق المشاريع العنصرية، قضية إقليمية تهم دول أخرى، غير سوريا، معنية بالموضوع الكردي ومنها تركيا، كما يمكن فهم استسهال إطلاق الرصاص الحي، عندما يتعلق الأمر بالشأن الكردي، وهو ما بدا واضحاً في قرار الجهات الأمنية، الخاص بإطلاق النار على المواطنين الأكراد العزل في محيط ملعب القامشلي في ١٢ آذار ٢٠٠٤ وعلى المشاركين في التظاهرات الجماهيرية التي شملت مختلف المناطق الكردية في سوريا فيما بعد، كما تكرر ذلك التصرف الأرعن قبل أيام في ٢ تشرين الثاني الجاري، عندما أطلقت قوى الأمن النار على تجمع سلمي في حي الهلالية بالقامشلي واستشهد على إثره أحد المواطنين وجرح آخرون، لتنتقل تلك الجهات بذلك رسالة إلى أنقرة مفادها التأكيد على جدية التحالف مع تركيا والتنسيق معها والالتزام بمضمون الاتفاق الأمني لقمع التطلع الكردي في البلدين نحو التحرر من الاضطهاد، والتضامن معها عندما يتعلق الأمر بإدانة التهديدات التركية لكردستان العراق.



الفاتيكان يتعاطف

مع الشعب الكردي

١٦/...

رسالة أوروبا

١٤/...

مسألة كردية

في قلب العروبة

١١/...

صدور نشرة

صوت الجزيرة

٧/...

حوار مع

سكرتير الحزب

٣/...